

بسم الله الرحمن الرحيم

الخلافة هي الحل الوحيد الذي سينهي العنف ضد المرأة

في أفغانستان والعالم أجمع

(مترجم)

الخبر:

ذكرت أفغانستان تايمز في الرابع من كانون الأول/ديسمبر 2016 بأن صندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA) أفاد بأن 80% من النساء الأفغانيات شهدن أو لا زلن يعانين من نوع واحد على الأقل من أنواع العنف في أفغانستان خلال فترة حياتهن. وقال نائب وزير الصحة العامة أحمد جان نعيم بأن "8188 من حالات العنف القائمة على أساس النوع الاجتماعي تم تسجيلها من قبل وزارة الصحة العامة في جميع أنحاء البلاد". وأضاف بأن 2806 كانت حالات عنف جسدي، و3470 نتيجة حساسية في العقلية، و1207 نقصاً في فرص الحصول على الموارد، و403 زواجاً قسرياً، و166 حالة اعتداء جنسي، و136 حالة تحرش جنسي ضد النساء. ووفقاً لوزارة الصحة العامة، فإن العنف القائم على أساس النوع الاجتماعي هو الخرق لحقوق الإنسان الأكثر انتشاراً، وتشير التقديرات إلى أن امرأة واحدة من بين كل ثلاث نساء تعاني من الاعتداء الجنسي والجسدي، لكن العنف ضد النساء والفتيات هو الأعلى في أفغانستان مقارنة بأكثر الدول في العالم. (المصدر: أفغانستان تايمز)

التعليق:

إن العنف ضد المرأة مشكلة ليست في أفغانستان فحسب ولكن في جميع أنحاء العالم. ففي العالم كله يدعو ناشطون إلى وضع حد للعنف ضد المرأة. ووفقاً للأمم المتحدة فإن الفترة ما بين 25 تشرين الثاني/نوفمبر اليوم العالمي للقضاء على العنف ضد المرأة، والعاشر من كانون الأول/ديسمبر اليوم العالمي لحقوق الإنسان، ستكون موعداً لحملة عالمية عنوانها "16 يوماً من العمل لمكافحة العنف القائم على أساس النوع الاجتماعي" وسيكون هذا الوقت مناسباً لتحفيز العمل على إنهاء العنف ضد النساء والفتيات في جميع أنحاء العالم. هذه الحملة هي حملة دولية انطلقت منذ سنة 1991 أطلقها أول معهد للقيادات النسائية العالمية.

تشكل النساء والفتيات 80% من الأشخاص الذين يقدر عددهم بـ800 ألف من الذين يتم الاتجار بهم عبر الحدود سنوياً، 70% منهن يتاجر بهن لأغراض الاستغلال الجنسي. سبع من كل عشر نساء كما ذكر التقرير العالمي تعرضن لعنف جسدي أو جنسي في مرحلة ما من حياتهن. وفي بعض البلدان تم حساب الكلفة السنوية للعنف الصادر عن شريك حميم فقدرت بما بين 1.6 - 5.8 مليار دولار. 50% من الاعتداءات الجنسية ارتكبت بحق فتيات تحت سن 16. ويتخلص من أكثر من 100 مليون فتاة بسبب الانتقاء الجنسي ما قبل الولادة. واحدة من كل أربع نساء يتعرضن للعنف الجسدي أو الجنسي أثناء الحمل.

وفي رواندا خلال فترة الإبادة الجماعية عام 1994 اغتصبت حوالي 250-500 ألف من النساء والفتيات.

هذه المكانة للمرأة في جميع أنحاء العالم تثير الرعب وتطرح سؤالاً مفاده: كيف يمكن لهذا الوضع المزري أن ينتهي؟ نادى العلمانية التي تشكل اليوم قوة عالمية ومنذ فترة طويلة بحقوق المرأة، ولكنها لم تستطع حتى الآن إدخال أية تغييرات قد تحل أو تقلل من العنف ضد المرأة. صنعت هذه العلمانية من قبل الإنسان، وبالتالي لا يمكن أن تنجح في حل هذه المشكلة أو أي مشكلة أخرى يواجهها البشر. وتركز العلمانية في حلها على المساواة بين المرأة والرجل في الحقوق الإنسانية والاقتصادية والسياسية بين النساء والرجال. وبذلك، تسعى العلمانية إلى تحقيق مصالحها الخاصة، والتي تقوم على أساس الديمقراطية واقتصاد السوق الرأسمالية. كل ما تريده وتحتاجه هو مساهمة النساء في سوق العمل وانخراطهن به بشكل أكبر، وتخفي العلمانية هذه النية عبر الاعتراف بالمساواة بين الرجل والمرأة في المجتمع. إن العلمانية قائمة على فصل الدين عن الدولة، وعن شؤون الحياة وبالتالي عن الناس.

وبذلك يفقد الناس أخلاقهم، وقيمهم ولا قيود مطلقاً على أساس الدين والمحاسبة أمام الخالق، وهذا ما جعلهم ينظرون للمرأة ويعاملونها بناء على رغباتهم وشهواتهم، واعتبارها مجرد متاع جنسي. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الموقف الغربي يختزل قيمة المرأة في مظهرها الخارجي فحسب ويقيمها على هذا الأساس ما يسهم في تعزيز النظرة إليها على أنها مجرد شيء. لذلك فمن المستحيل المحافظة على كرامة المرأة في النظام الرأسمالي. وفي البلاد المستعمرة حالياً كأفغانستان فليس هنالك أي اختلاف. وسواء أكان ذلك نتيجة الجهل أم الأعراف غير الإسلامية أم نتيجة تأثير الثقافة الغربية التي تنادي بفكرة التحرر الجنسي، فإن النساء لا يتعامل معهن بشكل لائق.

إن الحل لا يكمن في المساواة بين النساء والرجال، ولا في إقحام الرجال والنساء في معارك للوصول إلى أيهما صاحب الصوت الأعلى أو الحق الأقوى، ولا بالسماح للمرأة بخلع ملابسها بالقدر الذي تريده كي لا تكون مقموعة بالحجاب. ولا يكمن الحل أيضاً بتدمير الأسرة من خلال بث مفاهيم الحريات الجنسية وتغيير دور الوالدين، ولا بإنشاء ملاجئ للنساء أو بإضفاء الشرعية على المثلية الجنسية. مثل هذه القوانين أدخلت إلى دول غربية كثيرة إلا أن العنف العالمي ضد المرأة لا زال على حاله.

إن العالم بحاجة إلى قيادة تهتم حقاً بالدفاع عن حقوق المرأة. يحتاج إلى سلطة لا تفكر بمصالحها وما بما تجنيه بل بمصالح النساء وما يحتجنه. إن العالم اليوم يحتاج دولة مستعدة لتجيش الجيوش إذا ما أهينت امرأة. إنه بحاجة إلى حاكم لا يخجل من أن تصحح قوله امرأة في شأن من الشؤون السياسية. إنه يحتاج مجتمعاً حيث المكانة العظيمة الكريمة للمرأة لا يمكن أن تستبدل. إنه بحاجة إلى قوانين وأحكام فيها يتساوى الرجل والمرأة أمام الله تعالى حيث الجنة تحت أقدام الأمهات.

إن العالم اليوم بحاجة إلى عودة دولة الخلافة على منهاج النبوة! الدولة العظيمة الفريدة من نوعها التي لن يُظلم في ظلها أحد من البشر. حيث التشريع الفريد الذي لم يصنعه البشر، وإنما هو وحي من رب البشر! حيث القوة الفريدة في تاريخ البشرية والتي ستصدر تحقيق العدل في العالم!

﴿وَمَنْ لَّمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ﴾



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كتبته لإذاعة المكتب الإعلامي المركزي لحزب التحرير

آمنة عابد